مرحلة جديدة فى اشتراكيتنا الزراعية

للدكتور هلال السيد الحطاب

فى صبيحة يوم الأربعاء ٢٦ من يوليـــة ١٩٦١ طالعتنا الصحف بقرارات ثورية جديدة رغبة فى تغيير شكل المجتمع المصرى والنهوض به وتقويم طبقاته ، فقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى الإقليم المصرى نص فيه على أن يستبدل بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ النص الآتى « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضى البور والأراضى الصحراوية . وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

كما أصدر الرئيس قراراً بقانون بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعى فى إقليمى الجمهورية بمقدار النصف هذا نصه بعد الديباجة « يخفض إلى النصف مالم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » .

وقد أضافت الثورة المباركة بهذه القرارات عملا مجيداً للفعل الإصلاحى الذى بدأته بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الذى يعتبر بحق عيداً للفلاحين خاصة ، وللمشتغلين بالزراعة بصفة عامة ، إذ وضع هذا القانون اللبنة الأولى فى إصلاح المجتمع الريفى الذى طالما آمل فى أن تهيأ له الفرصة للنهوض ، ولكن الإقطاع كان رابضا فوق أنفاسه لايسمح له بالحركة أو التقدم . وقد نص قانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ على المواد الآتية :

مادة (١) : لايجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان كما لا يجوز أن تزيد على ٣٠٠ فدان من تلك الأراضى جملة ما يمتلكه

■ الدكتور هلال السيد الحطاب : أستاذ مساعد بكلية الزراعة بجامعة القاهرة .

شخص هو وزوجته وأولاده القصر إذا آلت اليهم أو إلى بعضهم بطريق التعاقد على ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التى تمت قبل العمل بهذا القانون .

مادة (٣٣) : لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، وفى حالة الايجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك عن النصف بعد خصم جميع المصروفات .

مادة (٣٥) : لايجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات .

ولا شك أن إصدار هذه القوانين نابعة عن فهم دقيق للمجتمع المصرى وما مر عليه خلال القرون الماضية ، والتى وضح خلالها أن تحرير السكان أو استعبادهم يرجع أساساً إلى مايحدث من علاقة بين الأرض وسكانها إذ أن الإنسان يتأثر بالأرض كما تتأثر به فهو إذا عجز عن الإستفادة من أرضه يقل دخله وتتدهور صحته ويفقد القدرة على التغلب على مشاكله .

ولما كان كساد الدولة ورخاؤها يتوقف فى معظم بلاد العالم على إستقرار الزراعة وتقدمها ونهوضها لأن عدد المشتغلين فى الزراعة يمثلون أكبر نسبة بين سكان العالم ، لذلك يهتم كل المصلحين فى العالم بتصحيح العلاقة بين الأرض والسكان .

ولقد كان أهم العوامل التى جعلت من الاصلاح الزراعى ضرورة للنهوض بالمجتمع الريفى ما يلى :

أولا : عدم التكافؤ بين المساحة والسكان

تعتبر الأرض المصدر الرئيسى لدخل المشتغلين بها من الفلاحين وهم كما سبق يمثلون الغالبية العظمى من سكان الإقليم المصرى لذلك كانت العلاقة بين نصيب الفرد من الأراضى الزراعية وحرية العمل فيها هى الأساس فى الإنتاج الزراعى ، ولذلك نجد أن الدول التى يقل فيها عدد السكان بالنسبة للأراضى الواسعة التى لديها ، تبحث عن الفلاحين من البلاد المكتظة بالسكان وتعمل على اجتذابهم للهجرة إليها وذلك بمساعدتهم بالمال والأدوات عند الإبتداء فى الزراعة ، ومن سوء الحظ أن الحالة لدينا عكسية فمساحة الاراضى المزروعة ٥,٩٠٠,٠٠٠ فدان

فى سنة ١٩٥١ فى حين أن عدد السكان كان يصل إلى ٢٠ مليون نسمة ، ولم يحدث فى الخمسين سنة الماضية زيادة كبيرة فى مساحة الأراضى المزروعة فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان ، وقد ضاعت فرص التوسع نتيجة التطاحن الحزبى والتسلط الفكر الإقطاعى الذى لا يعمل إلا لسعادة نفسه على حساب شقاء الآخرين واستزاف دمائهم والتمتع بنتيجة عرق غيره وجهده بل وإن الإقطاعى لا يستمتع عند إسرافه فى البذخ والملذات إلا إذا شعر بحرمان غيره وذله وحاجة غيره إلى فضلات من فضله . ويرجع ذلك إلى عدم تكافؤ الفرصة لدى المشتغلين فى الزراعة فى الحصول على الأرض التى هى أساس الانتاج الزراعى .

ثانياً : فقدان التوازن بين الملاك والمزارعين

إن ملكية الأرض كما يقولون تجعل الرمل ذهبا ، على أساس أن الملاك من فئة تعمل فعلا فى الانتاج الزراعى وتحترف هذه المهنة بحيث تتبلور فيها ثقافتهم وحياتهم ، وقد كانت نسبة الملاك إلى بقية السكان ضئيلة إذ أنها لم تكن تزيد عن ١٥ ٪ قبل سنة ١٩٥٢ وبمعنى آخر أن ٨٥ ٪ من المصريين كانوا لا يملكون شيئاً من الاراضى الزراعية.

ولقد كان كثير من الذين ينظرون إلى الارقام وحدها يبشرون بالخير لأن الإحصاءات كانت تدل على أن هناك زيادة فى عدد الملاك ناسين أو متناسين أن هذه الزيادة وهمية حيث إن كثرة عدد الملاك لم يصاحبه زيادة فى مساحة الأراضى وعلى ذلك كان زيادة الملاك إقتسام الورثة من نسل الفلاحين المتضاعف لمساحة ضئيلة من الأرض ، ولذلك كان من يعتبر من ملاك الأراضى فى الإقليم المصرى لا يقع فى حيازته مساحة من الأرض يمكن أن تنتج له ما يكفيه وعائلته من غذاء وتعطى له من الدخل ما يمكنه من شراء ما يلزمه من الضروريات ، ويمكن دراسة ذلك بالنظر إلى الجداول ١ ، ٢ ، ٣ وملخصها كالتالى :

٧٠ ٪	يملكون أقل من فدان ويملكون	١٢ ٪ من مجموع الاطيان
٢٣ ٪	« من ١ — ٥ أفدنة «	٢٠ ٪ «
٦ ٪	« من ٥ - ٥٠ فدان «	٢٩ ٪ «
١ ٪	« أكثر من ٥٠ « «	٣٧ ٪ «

جدول رقم ١

الملكية العقارية بالإقليم المصرى فى نهاية سنة ١٩٥٠

فئات الملكية	جملة الاطيان بالفدان	عدد الملاك	متوسط ما يملكه الفرد
فدان فأقل	٧٨٠,٢٤٦	١,٩٨١,٣٣٩	٠,٣٥
من ١ — ٥ فدان	١,٣٢٤,٠٣٠	٦١٨,٨٦٠	٢,١٤
« ٥ — ١٠ «	٥٣١,٠٢٤	٨٠,٠١٩	٤,٦٤
« ١٠ — ٢٠ «	٦٢٦,٧٠٠	٤٦,١٢٧	١٣,٥٩
« ٢٠ — ٣٠ «	٣١٣,٠٧٨	١٣,٠٧٣	٢٣,٩٥
« ٣٠ — ٥٠ «	٣٥١,٥٧٧	٩,٣٥٨	٣٧,٥٧
« ٥٠ — ١٠٠ «	٤٤٥,١١١	٦,٥٧٥	٦٧,٧٠
« ١٠٠ — ٢٠٠ «	٤٣٦,٤٠٣	٣,١٩٥	٣٦,٥٩
« ٢٠٠ — ٤٠٠ «	٣٦٢,٢١٧	١,٣٥٠	٢٦٨,٣١
« ٤٠٠ — ٦٠٠ «	١٦٤,٤٤٥	٤٣٣	٤٧٩,٤٣
« ٦٠٠ — ٨٠٠ «	٩٨,٤٣٠	١٤٢	٦٩٣,١٧
« ٨٠٠ — ١٠٠٠ «	٨٢,٤٧٢	٩٢	٨٩٦,٤٥
« ١٠٠٠ — ١٥٠٠ «	١٢٢,٢١٦	٩٩	١١٢٤,٥٩
« ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ «	٤٧,٤٥٤	٢٨	١٦٩٤,٧٩
أكثر من ٢٠٠٠	٢٧٧,٣٥٨	٦١	٤٥٤٥,٢١
الجملة العمومية	٥,٩٦٢,٦٦٢	٢,٧٦٠,٦٦١	٢,١٦

جدول رقم ٢

توزيع الملكية الزراعية فى الإقليم المصرى (قبل الإصلاح الزراعى)

فئات الملكية	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة التى يملكونها	النسبة المئوية
أقل من ٥ أفدنه	٢,٦٤١,٨٧٨	٪ ٩٤	٢,١٢١,٨٦٤	٪ ٣٥,٥
من ٥ — ١٠	٧٩,٢٥٩	٪ ٢,٨	٥٢٥,٩٠٤	٪ ٨,٨
من ١٥ — ٥٠	٦٩,١١٥	٪ ٢,٥	١,٢٨١,٤٣٣	٪ ٢١,٥
من ١٠٠ — ٢٠٠	٣,١٨٤	٪ ١	٤٣٦,٧٧٥	٪ ٧,٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١,٧٨٦	٪ ٠,٦	١,١٧٦,٨٠١	٪ ١٩,٧
الجملة	٢,٧٩٥,٢٢٢		٥,٥٣٢,٧٧٧	

جدول رقم ٣

توزيع الملكيه الزراعيه فى الإقليم المصرى (بعد الإصلاح الزراعى)

فئات الملكية	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة التى يملكونها	النسبة المئوية
أقل من ٥ أفدنه	٢,٨٦٩,٨٧٨	٪ ٩٥	٢,٩٤٥,٠٦٥	٪ ٤٩,٣
من ٥ — ١٠	٧٩,٢٥٩	٪ ٢,٦	٥٢٥,٩٠٤	٪ ٨,٨
من ١٠ — ٥٠	٦٩,١١٥	٪ ٢,٣	١,٢٨١,٤٢٣	٪ ٢١,٥
من ٥٠ — ١٠٠	٦,٣٧٨	٪ ٢٠	٤٢٩,٤٩٤	٪ ٧,٢
من ١٠٠ — ٢٠٠	٣,١٨٤	٪ ١	٤٣٦,٧٧٥	٪ ٧,٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١,٧٦٨	٪ ٠,٠٥٨	٣٥٣,٦٠٠	٪ ٥,٩
	٣,٠٢٩,٥٨٢		٥,٩٧٢,٢٦١	

ويتبين من ذلك أن أكثر من ٧٠ ٪ ممن كانوا يسمون ملاكا يعيشون على دخل ناتج من مساحة تقل عن فدان ، فإذا علم أن هذا المالك له أسرة وأولاد قدرنا كيف يكون الفقر والبؤس المؤدى إلى عدم القدرة على التمتع بضروريات الحياة والحرمان من الفرصة لمثل هذا المالك وعائلته وأسرته .

هذا فى الوقت الذى كانت توجد فئة كانوا يملكون أكثر من ثلاثمائة فدان والذين كانوا يسيطرون على أكثر من عشر الأراضى الزراعية ، ولو كان كل هؤلاء الملاك من محترفى الزراعة لأمكن تبرير نشاطهم إلا أنه للأسف كانوا يتبرمون من الزراعة والنشأة القروية وخلقوا فى المجتمع فئة أسموها أبناء الذوات لتدل على فريق الكسالى ممن أطلق عليهم المتعطلون بالوراثة ، لأن همهم كان إدارة أملاكهم عن بعد بواسطة وكلائهم ويتمتعون بنـــاتج أراضيهم وينفقونه فى الكماليات أو أوجه البذخ غير المنتجة والتى لا تعود على الزراعة بأى فائدة ، والعامل الذى كان يحرك إنفاقهم فى البيئة الريفية رغبتهم فى التحكم فى الفلاحين الضعفاء مع الإبقاء عليهم فى حالة من الفقر المدقع بحيث يفقدون المطالبة بأى حق لهم فى الحياة الكريمة .

وقد كان من نتيجة حرمان الأغلبية الساحقة من الأراضى وحرمان المشتغلين بالزراعة من مستأجرين أو عمال أو ملاك صغار يمارسون الاستئجار أو العمل أن وجد فى الأمة فئتان تتصارعان وتتحين أحدهما الفرصة للقضاء على الأخرى .

فالإقطاعيون بملكيتهم الأرض وهى مصدر الرزق نسوا أنهم آدميون وتصرفوا فى قراهم على أنهم آلهة وأرباب لهم الخضوع والجود .

ولقد كان طابع من يصل إلى الحكم منهم أن يزيد من قدرته فى السيطرة بتوسيع ملكيته حتى لو أدى ذلك إلى طرد الفلاحين الأصليين من أراضيهم . ولذلك كان همهم الأول الظلم والتعسف بدلا من العدل والرحمة .

ولقد كانت شعارات الإقطاع مضللة ففى الوقت الذى كان يعلن عن رفع مستوى المعيشة فكان يعتدى على الفلاحين فى أرزاقهم ويسخرهم بأتفه الأجور بل ويتفنن فى وسائل إفقارهم وتجويعهم والوقوف حائلا دون تقدمهم وتعليمهم خوف أن يهبوا من رقدتهم أو يصحو من غفلتهم .

ولما كان الفلاحون ليس فى حوزتهم أرض ولا مال فقد كان سلاحهم الوحيد

هو الحقد ينمو فى صدورهم ويتغلغل فى كل عقدة من أعصابهم والحسد يملأ كيانهم ويرجو زوال النعمة من الإقطاعيين .

ولم يكن هناك والحالة هذه فرصة للتقدم والغنى المتخم يأخذ اللقمة من الجائع الهزيل .

إذن كيف يصلح حال أمة يملأ قلوب البعض الحقد والحسد والضغينة للبعض الآخر ؟

ولذلك كان معالجة الخلل الذى كان قائما فى ملكية الأراضى بصدور قانون الإصلاح الزراعى فيه إحياء للتجانس المنشود بين أفراد الأمة وإعادة لبناء التآلف والوحدة وعلى ذلك يكون التسابق بين الزراع فى سبيل زيادة الإنتاج والإرتفاع بمستوى مجموعاتهم دون الخوف من السيطرة والإحتكار .

كما حقق تقوية التماسك بين المشتغلين بالزراعة من الملاك الجدد وفيه قضاء على روح الحقد والحسد .

ثالثا : وقف فرصة النمو الإجتماعى والرقى الزراعى

لا شك أنه لابد من وجود مثل أعلى لدى كل إنسان بحيث يعيش ساعياً نحو تحقيقه والمثل الأعلى لدى الزراع هو إستقرار علاقتهم بعنصر الإنتاج وهو الأرض ولذلك كانت آمال الفلاحين تنحصر فى ملكية جزء من الأرض ليضمنوا مصدر عملهم ووسيلة إنتاج أرزاقهم وقوت أولادهم ، ولتحقيق المثل الأعلى فى الزراعة يجب أن تتسع الفرصة أمام الفلاحين كى يرقوا مع مرور الزمن ، فالعامل الزراعى الذى يشتغل بعض الوقت نتيجة لقلة خبرته أو صغر سنه يريد أن يتمكن من العمل الدائم ، والعمال الدائمون يكدحون حتى يتوفر لديهم بعض الفائض ليتمكنوا من شراء ماشية أو دابة حتى يمكنهم استئجار قطعة من الأرض ، أما المستأجر فيجتهد فى زيادة المساحة المستأجرة له سنة بعد أخرى حتى يتمكن فى يوم ما تكوين بعض المدخرات التى يستغلها فى شراء قطعة من الأرض وبذلك يتمكن من العمل لنفسه بدلا من بذل مجهوده لصالح غيره ، ولا يمكن رقى الفلاح إقتصادياً واجتماعياً إلا إذا توفرت له فرص صعود سلم الرقى بالجد والعمل . ولكن هذا الرقى لا يمكن تحقيقه وهناك فئة إقطاعية تستنزف أجر العامل وتستغله بأقل أجر وتمتص جهد المستأجر بزيادة فئة الإيجار تلقائياً كلما سنحت فرصة أمام الفلاح

للكسب . ولذلك كان الأمل الوحيد لعودة الحالة فى الإقليم المصرى وغيرها إلى الوضع الذى تبدأ فيه المنافسة الحرة والفرصة المتكافئة بين الفلاحين ، ولا بد من وجود نقطة البدء هذه بانهيار الحصون الإقطاعية والحد من شوكة كبار الملاك والقضاء على سيطرة الإقطاع على البيئة القروية ولذلك فإن تفكير ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتكملته بالقانون الثورى ٢٣ يوليو ١٩٦١ كان هادفا فى مرحلتيه إلى :

١ — أن يعيش الفلاح ولديه أمل فى الرقى إذ أن خلق مجموعة من الملاك الصغار من بين فئة المعدمين من صميم البيئة القروية والعاملين بالزراعة فيه دليل على أن الحكم يسير لصالح الفقير ولا يسيطر عليه أصحاب المصالح من الإقطاعيين ووجود هذه الفئة يعطى الأمل أمام جمهرة الزراع بأن فى العمل الزراعى فرصة للرقى وأن العمل فى هذا الوجه من النشاط الإقتصادى سيؤدى بالفرد إلى تحسين حاله بعكس الصورة التى كان عليها الحال فى الماضى من ناحية أن العاملين فى الزراعة كلما ازدادوا إجتهاداً ازدادوا شقاء دون أن يلتفت لبؤسهم أحد .

٢ — أن إقرار مبدأ الحد الأعلى للملكيه والحيازة والاستغلال سيكون من نتيجته أن تذوب الفوارق فى المجتمع وأن يخرج منه فئة المتبطلين أو الكسالى ليحل محلهم فئة من المشتغلين الذين يساهمون فى الإنتاج مساهمة فعالة .

٣ — أن وراء قوانين تحديد الملكية وتنظيم الإيجار قوة دافعة لإتاحة الفرص المتكافئة للحصول على الأرض سواء لتملكها أو للعمل بها مع وجود الفرصة للإنفاق والإدخار ، وبذلك يستطيع المجتمع القروى أن يرقى من تلقاء نفسه بدلا من استجدائه طريقة للرقى دون جدوى .

رابعا : إهمال الارض باعتبارها تراث الأجيال

تتوقف حياة الإنسان والحيوان على ما تخرجه الأرض من غذاء للمأكل وألياف لصناعة أقمشة الملبس وأخشاب للسكن ، وهذه يتوقف إنتاجها على ماتحتويه الأرض من عناصر غذائية تنتقل من الأرض إلى النبات ثم إلى الإنسان والحيوان .

ولا شك أن المحافظة على خصب الأرض واستمرار توفر العناصر الغذائية فى الأرض أمر يتوقف عليه حياة الناس فى الحاضر والمستقبل ، والمهم أن يعمل

الفلاح على أن تسمح خواص الأرض للنبات من الإستفادة من الكنوز المدخرة فيها حتى ينمو ويخضر ويعطى للناس النشا فى القمح والأرز ، والبروتين فى العدس والفول، والسكر فى القصب، والزيوت فى القطن والسمسم، والفيتامينات فى الخضروات والفواكه .

ويتوقف مدى تكوين أجسام الجنس البشرى على حسب ما تعطى الأرض للناس، فهى قوية إن جادت عليه ، ضعيفة إذا بخلت عنه ، وقد اضطر إنسان العالم المتحضر العلماء على أن يحتالوا بمختلف الوسائل حتى يمكن للأرض أن تعطى الفلاح أقصى كمية من المواد الغذائية والمواد الخام وعلى ذلك كان استنزاف الأرض كمورد طبيعى للثروة الزراعية يتم بتركيز شديد فى بعض المناطق مما يجعل هذا المصدر الحيوى أمانة فى عنق الفلاح عليه أن يتعهده ويرعاه ولذلك كانت الإدارة عن بعد أو ملكية الأرض دون زراعتها وتعهدها إفساد لمستقبل الدول .

ولذلك يضع الزراع نصب أعينهم أن الارض مصدر إطمئنانهم للمستقبل فهو لا ينظر إليها نظرة المستغل بل نظرة المقدر لرسالتها وهو الأمين على هذه الرسالة و يسعده أن يسلمها إلى أولاده خصبة قادرة على الإنتاج الوفير لينعموا بما تمتع به .

ولذلك كانت ملكية الاقطاعيين للأراضى أساسها الإستغلال إذ أن أغلبهم كان يقيم فى المدن وبعضهم لا يعرف على التحديد موقع أرضه ولا يهتم بالانشاءات الضرورية للمحافظة عليها ولا يراعى الأصول الفنية فى استغلالها ، لان المال بين أيديهم موفور فهم لا ينظرون لمستقبل أولادهم لأنهم مطمئنون ويزداد قوة أولادهم بمرور الايام خارج المحيط القروى ولذلك إتسم تفكير الاقطاعيين فى الحرص على استغـــلال الاراضى مراعين الحاضر دون رسم أى خطة للمستقبل أو الاهتمام به .

خامساً : عدم اطمئنان المستأجر لفترة محددة أو مدة محددة لعقد الإيجار

كان من نتائج سوء توزيع الملكية أن وجدت فئة من صغار المستأجرين الذين هم فئة من الزراع من سكان الريف لا يملكون أرضا زراعية أو يملكون أرضا ولكن لا تتجاوز ملكيتهم مساحة صغيرة لا تكفى تزويد عائله بما يحتاج من طعام فضلا عن الضروريات الاخرى ولذلك يلجئون إلى استئجار مساحة

من الارض تكون هى الأساس لامدادهم بطعامهم وعلف ماشيتهم ، وجانب من الدخل النقدى يساعدهم على شراء ما يحتاجون من سلع ضرورية . وتبلغ نسبة الأراضى التى تستغل بطريق الإيجار فى الإقليم الجنوبى باكثر من ٦٠ ٪ .

وكان من المعتاد قبل قانون الإصلاح الزراعى أن يتم التعاقد بين المالك والمستأجر كتابياً أو شفوياً دون تحديد فئة عادلة أو مدة معقولة للإيجار ، وفى الحقيقة كان التعاقد بين طرفين غير متكافئين أحدهما المالك بجاهه ونفوذه ورأس ماله ، وأما المستأجر فهو فى موقف ضعيف إذ يرغب فى الأرض التى يستأجرها عديد من المستأجرين الذين يبحثون عن أرض يزرعونها ، وكما سبق القول تقل المساحة فى القرى عن جهد ساكنيها ، ولذلك كان من المألوف إرهاق المستأجرين بالفئات المرتفعة التى تحرم المستأجرين الحصول على فائض من ثمرة عملهم وذلك للإرتفاع الشديد فى فئات الإيجار حتى وصل إيجار الفدان لدى بعض الملاك أكثر من مائة جنيه ، كما كان الفلاح مهدداً بالطرد من الأرض فى أى لحظة .

وقد وجدت فئة من المستغلين من سكان المدن كانوا يستأجرون الأراضى الواسعة بالجملة ثم يؤجرونها إلى الفلاحين من صغار المستأجرين رغبة فى تحقيق أكبر جانب من الربح ، وقد كانت مساحات كبيرة من أراضى الحكومة وأراضى الاوقاف تؤجر بهذه الطريقة .

ولقد كانت حكمة القانون واضحة من ناحية تحديد فئات الإيجار بحيث لا تتعدى سبع أمثال الضريبة العقارية ومن تحديد مدة الإيجار بحيث لا تقل عن ٣ سنوات وللمستأجر الذى يسدد ما عليه حق البقاء فى الارض ، كما منع القانون الوسطاء والتأجير من الباطن ، فأزيل بذلك أركان الاستبداد بالضعفاء وقد أصبحت العلاقة حاليا محددة مباشرة بين من يملك الارض ومن يقوم باستغلالها وفلاحتها .

الخطوات التى اتبعت فى اشتراكية التمليك الزراعى :

بلغ مقدار المساحة التى تم الاستيلاء عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ حوالى ٤٤٨,٠٠٠ فدان وذلك بخلاف أراضى الأوقاف التى تسلمها الإصلاح الزراعى ومساحتها ٧٩,٣٦٠ فدان وذلك لتوزيعها على صغار الزراع ، وقد تم توزيع أغلب المساحات المستولى عليها والتى فى حالة منتجة ، وقد روعى عند التوزيع الخطوات التالية :

١ — أن توزع الأرض على الزراع على أن يشترط فيهم :

(ا) أن يكونوا من المصريين البالغين سن الرشد والذين لم يصدر ضدهم أحكام فى جرائم مخلة بالشرف .

(ب) أن تكون حرفتهم الزراعة .

(حـ) ألا يكون من الملاك أو يكون من أصحاب الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة .

(د) يفضل مستأجرو الأرض ، ثم الزراع ، ثم لمن هم أكثر عيالا من أهل القرية ، ثم لمن هم أقل مالا منهم ، ثم لغير أهل القرية .

٢ — أن تدرس حالة الزراع فى القرى دراسة اجتماعية حتى يمكن معرفة احتياجات كل أسرة حسب عددها ثم إنتاج الأرض من المحاصيل حتى يمكن توزيع مساحة من الأرض تكفى إحتياجات الأسرة ولذلك تختلف المساحة الموزعة حسب عدد الأفراد وحسب خصب الأرض ولكنها تتراوح بين ٢ — ٥ أفدنة . والمهم أن تزيد إنتاجية الأرض عن النفقات المطلوبة للأسرة بمقدار ١٠٪ وقد وضعت قاعدة لحساب إحتياجات الأسر كما يلى :

رب الأسرة	= ١¼ وحده .
أكثر من ٢١ سنة	= وحدة كاملة .
أكثر من ١٤ — ٢١ سنة	= ¾ وحدة .
أكثر من سبع سنوات إلى ١٤ سنة	= نصف وحده .
حتى سبع سنوات	= ربع وحدة .

وفى حالة الأسر الكبيرة التى تزيد احتياجاتها عن خمسة أفدنة تقسم عادة إلى أسر فرعية .

٣ — أن تتكون من الملاك الجدد فى كل مزرعة جمعية تعاونية زراعية تنتخب من بينها مجلس إداره يقوم بالتعاون مع المشرف على إمداد الأعضاء بحاجتهم من عوامل الإنتاج لشراء الآلات وتشغيلها ثم مساعدتهم فى الحصول على التقاوى والأسمدة فى الوقت المناسب ، هذا فضلا عن القيام بالعمليات الزراعية

كل فى قطعة أرض ، أما العمليات التى تحتاجها المزرعة فتنظم بحيث تتم تعاونيا لإنشاء المصارف وتطهيرها وعمليات المقاومة للآفات .

٤ — يدفع المالك الجديد ثمن الأرض المعطاة اليه على آجال طويلة إذ يدفع الثمن على ٤٠ سنة بفائدة ١ ٪ ، وقد كان المفروض فى أول الأمر أن يدفع المزارع الثمن على ٣٠ سنة بفائدة ٣ ٪ ، وما أن شعرت الدولة بأن التيسير على الفلاح سيعود على الزراعة بالرخاء حتى بادرت بزيادة أجـــل التقسيط وخفض سعر الفائدة .

٥ — تحقيقاً لسياسة تنظيم الإنتاج يأخذ المالك الجديد أرضه مقسمة على ٣ أجزاء بحيث يتملك الثلث فى جزء مخصص للقطن والثلث فى جزء مخصص للحبوب وجزء مخصص للبقول على أن لا يبعد أى جزء عن الآخر أكثر من نصف كيلو متر وعلى أن يكون كل مزارع وجيرانه مساحة كبيرة تزرع وتخدم وتروى وتحصد معا وبذلك يتسنى الإشراف والعناية ومقاومة الآفات ، ويعتبر هذا التوزيع وطريقته من الأسس الهامة فى نجاح الزراعة والعناية بها بأراضى الاصلاح الزراعى .

٦ — تنشأ فى مزارع الإصلاح مبانى سكنية حديثة مزودة باحتياجات الزراع من الناحية السكنية فضلا عن المنشآت التعاونية .

الأهداف التى تحققت من صدور قوانين الاصلاح الزراعى :

١ — توفير فرص العمل لفئة جديدة من صغار ملاك الاراضى تكون أكثر حرصاً على الإنتاج الزراعى وأشد اهتماما فى العناية بمرافقها والمحافظة على خصبها وفى وجود هذه الفئة أصبح هناك استقرار فى الزراعة وتحسين مستمر فى الإنتاج .

٢ — القضاء على تمليك فئة قليلة من الملاك الإقطاعيين مساحات شاسعة من الأرض ثم التحكم السياسى والإقتصادى والإجتماعى فى سكان القرى .

٣ — زيادة دخل فئة كبيرة من الملاك الجدد يخلق فى الريف قوة شرائية جديدة تعمل على تحسينه ورفع مستواه بشراء المواد الإنتاجية والاستهلاكية ، وبذلك تنمو قاعدة شعبية متحررة إقتصادياً فتعمل مستقلة على تنمية دخولها والإرتفاع بمستوى معيشتها .

٤ — زيادة الإنتاج الزراعى فى نطاق الملكية الفردية والنظام التعاونى وذلك باتباع ما يأتى :

(ا) تنظيم الدورة الزراعية بما يكفل استخدام الآلات الزراعية الحديثة وإتقان عمليات الخدمة وإجرائها فى الوقت المناسب فضلا عن المحافظة على خصب التربة .

(ب) بذل العناية الكافية بوسائل الرى والصرف مع عمل التحسينات الضرورية اللازمة فى الأراضى مثل إجراء عمليات التسوية والغسيل وإضافة الجبس الزراعى ... الخ .

(حـ) الاستفادة من نتائج البحوث العلمية فى الحقل التطبيقى لإرشاد المزارعين فى أراضى الإصلاح الزراعى .

(د) وضع البرامج الكفيلة بالقضاء على الآفات فور ظهورها .

(هـ) التسويق التعاونى للحاصلات مما يعود بالربح على الملاك الجدد كما يترك تصريف الحاصلات إلى أيدى أمينة مدربة على عمليات التسويق .

وقد أدى ذلك إلى زيادة فى الإنتاج تتراوح حسب المناطق بين ٢٠٪ وتصل أحياناً إلى أكثر من ١٠٠٪ .

٥ — زاد دخل الفلاح نسبياً إذا قورن بزميله من المشتغلين بالزراعة خارج مناطق الإصلاح الزراعى ، فقد أدى تمليك الأرض إلى زيادة دخل الفلاح أكثر من ١٠٠٪ فمثلا كان متوسط دخل الفرد من الفدان قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ٩ جنيهات و ٧٣٠ مليم فى حين وصل عندما عومل كمستأجر بعد القانون إلى ١٥ جنيها و ٧٥٠ مليما أما متوسط صافى دخل المالك الجديد فوصل إلى ٢١ جنيها و ٨٩٦ مليما .

٦ — تحديد فئات الإيجار بحيث لا تزيد عن سبع أمثال الضريبة وتنظيم سنوات الإيجار بحيث يعيش المستأجر المجتهد مطمئنا على مستقبله وبذلك يمكنه العناية بالأرض دون الخوف من الطرد حسب مشيئة المالك .

٧ — إستبعاد الوسطاء وتنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية وتسهيل الإقتراض من بنك التسليف الزراعى والتعاونى حتى بلغ التسهيل أقصاه فأصبح الاقتراض للزراع بدون فائدة ، وهذا حدث جليل فى سبيل إنعاش الفلاح واطمئنانه ووضع جميع الامكانيات تحت يديه لينهض بالانتاج الزراعى .